الأمم المتحدة
A/RES/58/230

Distr.: General
27 February 2004

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والخمسون
البند ١٠٤ من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (*A/58/494*)]

٥٨/٢٣٠ – متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، المعقود في مونتيري، المكسيك، في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢، وإلى قراراتها ٥٦/٢١٠ باء المؤرخ ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٢، و ٥٧/٢٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، و ٥٧/٢٧٠ باء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، و ٥٧/٢٧٢ و ٥٧/٢٧٣ المؤرخين ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٢، وإلى قراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٢/٣٤ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٢، و ٢٠٠٣/٤٧ المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٣،

وإذ تحيط علما بتقرير الأمين العام بشأن تنفيذ ومتابعة الالتزامات والاتفاقات المعلنة في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية[(١)]، الذي أُعد بالتعاون مع أصحاب المصلحة من المؤسسات الرئيسية،

وقد نظرت في الموجز الذي قدَّمه رئيس الجمعية العامة للحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية الذي عقد في نيويورك يومي ٢٩ و ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣[(٢)]،

وقد نظرت أيضا في الموجز الذي قدمه رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي للاجتماع الاستثنائي الرفيع المستوى للمجلس مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية، المعقود في نيويورك في ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٣[(٣)]،

---

(١) A/58/216.

(٢) A/58/555 و Corr.1.

(٣) A/58/77-E/2003/62.

وقد صممت علـــى مواصلـــة تنفيذ الالتزامات المعلنة والاتفاقات التي تم التوصل إليها في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية ومواصلة العمل على أساسها، وعلى تعزيز الإشراك المنسق والمتسق لجميع الأطراف المعنية صاحبة المصلحة في تمويل عملية التنمية،

١ - **ترحب** بعقد الحوار الأول الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية؛

٢ - **تكرر دعوتها** إلى تنفيذ الالتزامات المعلنة والاتفاقات التي تم التوصل إليها في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية تنفيذا تاما ومواصلة العمل على أساسها[٤]؛

٣ - **تلاحظ** التقدم المحرز في تنفيذ هذه الالتزامات والاتفاقات وأنه لا يزال ثمة قدر كبير يتعين القيام به في هذا الصدد؛

٤ - **تؤكد** الصلة بين تمويل التنمية وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية[٥]؛

٥ - **تشدد** على أهمية التنفيذ التام للالتزام بمواصلة تعزيز تماسك النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية واتساقها، في سبيل تكميل الجهود الإنمائية الوطنية، وتطلب إلى الأمين العام في هذا الصدد، أن يبقي الإجراءات المتخذة قيد الاستعراض؛

٦ - **تسلم** بالمبادرات المتخذة لتعزيز صوت البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، ومشاركتها وتمثيلها في أعمال الهيئات الحكومية الدولية التابعة للمؤسسات صاحبة المصلحة وفي عمليات صنع القرار فيها، وتدعوها إلى مواصلة وتعزيز الإجراءات الرامية إلى التوصل إلى قرارات في هذا الصدد؛

٧ - **تدعو** منظمة التجارة العالمية إلى تعزيز علاقاتها المؤسسية مع الأمم المتحدة، وخاصة من خلال مشاركتها النشطة في اجتماعات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي المخصصة لتمويل التنمية، ومن خلال مشاركتها في إعداد التقرير السنوي المتعلق بتنفيذ ومتابعة الالتزامات المعلنة والاتفاقات التي تم التوصل إليها في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية؛

٨ - **ترحب** بالقرارات التي اتخذتها المؤسسات الرئيسية صاحبة المصلحة في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية بأن تدرج في جداول أعمال هيئاتها الحكومية الدولية بنودا ذات صلة

---

(٤) انظر: تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7).

(٥) انظر القرار ٢/٢٥.

بتنفيذ توافق آراء مونتيري المنبثق عن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية[٦]، وتدعو جميع المؤسسات الرئيسية صاحبة المصلحة إلى أن تنظر في القيام بذلك، وفقا للفقرة ٧٠ من توافق آراء مونتيري، وأن تسهم في تقييم التقدم المحرز في الحوار الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن تمويل التنمية وفي اجتماع الربيع الذي يعقده المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛

٩ - **تطلب** إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن يواصل، بالتعاون مع أصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة، المعالجة الشاملة للمسائل المتعلقة بالسلع الأساسية وأثرها في تمويل التنمية؛

١٠ - **تطلب** إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يراعي، لدى دراسته تقرير فريق الخبراء المخصص للتعاون الدولي في المسائل الضريبية في دورته الموضوعية المقبلة، الإطار المؤسسي للتعاون الدولي في المسائل الضريبية؛

١١ - **تشير** إلى الفقرة ٦٩ من توافق آراء مونتيري، واستنادا إلى تجربة اجتماع الربيع الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والحوار الرفيع المستوى للجمعية العامة في عام ٢٠٠٣، في سياق النهج المتكامل لمتابعة وتنفيذ الالتزامات المعلنة والاتفاقات التي تم التوصل إليها في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، تطلب إلى:

(أ) رئيس الجمعية العامة أن يقوم، بالتعاون مع رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بتعزيز التحضيرات الجارية مع جميع المؤسسات الرئيسية صاحبة المصلحة وغيرها من أصحاب المصلحة الآخرين، بشأن المسائل ذات الصلة بتنظيم الحوار الرفيع المستوى، بالتشاور مع جميع الدول الأعضاء؛

(ب) رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يقوم، بدعم من نواب الرئيس، بتعزيز تفاعلات المجلس الجارية من خلال عمليات التبادل الاعتيادية مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بشأن المسائل التنظيمية المتصلة بمتابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، في سياق التحضيرات للاجتماع الرفيع المستوى مع هذه المؤسسات، على أن يأخذ في الاعتبار قرار الجمعية العامة ٢٧٠/٥٧ باء وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٧/٢٠٠٣، وأن يقدم تقريرا بهذا الشأن إلى المجلس؛

(ج) رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يعمل، بالتشاور مع جميع المؤسسات الرئيسية صاحبة المصلحة، على تكريس الاجتماع الاستثنائي السنوي الرفيع

---

(٦) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

المستوى حول مسائل محددة، ضمن النهج المتكامل الشمولي لتوافق آراء مونتيري، وأن يقدم تقريرا بهذا الشأن إلى المجلس؛

١٢ - **تدعو** اللجان الإقليمية إلى العمل، بدعم من المصارف الإنمائية الإقليمية، حسب الاقتضاء، وبالتعاون مع صناديق الأمم المتحدة وبرامجها، على اغتنام فرصة دوراتها الحكومية الدولية العادية، على عقد اجتماعات استثنائية، في حدود الموارد الموجودة وحسب الاقتضاء، لمعالجة الجوانب الإقليمية والأقاليمية في متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، والمساعدة، من ثم، في سد الفجوات القائمة بين كل من البعد الوطني والإقليمي والدولي لتنفيذ توافق آراء مونتيري وتكون بمثابة إسهامات في الحوار الرفيع المستوى وفي اجتماع الربيع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي؛

١٣ - **ترحب** بإنشاء مكتب تمويل التنمية في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة، وتؤكد من جديد، في هذا الصدد، الحاجة إلى التنفيذ الكامل للقرار ٢٧٣/٥٧ لتمكين المكتب من تقديم الدعم الفعال للعملية الحكومية الدولية المكرسة لمتابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، ومن تسهيل مشاركة جميع أصحاب المصلحة وفقا للنظام الداخلي للأمم المتحدة، وبخاصة إجراءات اعتماد وثائق التفويض وطرائق المشاركة المعمول بها في المؤتمر وفي عمليته التحضيرية، ومن مواصلة القيام بما يلي في إطار ولايته:

(أ) تنظيم حلقات عمل ومشاورات مع جهات متعددة من أصحاب المصلحة، بمن فيهم خبراء من القطاعين الرسمي والخاص، فضلا عن المؤسسات الأكاديمية والمجتمع المدني، لدراسة المسائل المتصلة بحشد الموارد من أجل تمويل التنمية والقضاء على الفقر؛

(ب) الاضطلاع بأنشطة يشارك فيها مختلف الجهات صاحبة المصلحة، بما في ذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني، حسب الاقتضاء، لتشجيع أفضل الممارسات وتبادل المعلومات بشأن تنفيذ الالتزامات المعلنة والاتفاقات التي تم التوصل إليها في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية؛

١٤ - **تقرر** أن تنظر في دورتها التاسعة والخمسين، في مصادر ابتكارية ممكنة لتمويل التنمية، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم نتيجة التحليل المتعلق بهذه المسألة، على نحو ما هو مطلوب في الفقرة ٤٤ من توافق آراء مونتيري؛

١٥ - **تدعو** البلدان إلى الإبلاغ بحلول عام ٢٠٠٥، من خلال جملة أمور منها آليات الإبلاغ القائمة، عما تبذله من جهود لتنفيذ توافق آراء مونتيري، واضعة في اعتبارها الحاجة إلى تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية؛

١٦ - **تقرر** أن يُعقد الحوار الرفيع المستوى لتمويل التنمية لعام ٢٠٠٥ على المستوى الوزاري، على أن تحدد الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين توقيت وطرائق عقد ذلك الحوار الرفيع المستوى، واضعة في اعتبارها الأحداث الرئيسية الأخرى المقررة لتلك السنة، والحاجة إلى اتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز الحوار؛

١٧ - **تقرر أيضا** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها التاسعة والخمسين بندا معنونا ''متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية''، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقييما تحليليا سنويا لحالة تنفيذ توافق آراء مونتيري، بما في ذلك تنفيذ هذا القرار، يعد بالتعاون الكامل مع المؤسسات الرئيسية صاحبة المصلحة.

الجلسة العامة ٧٨
٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣